

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد العاشر

المائدة المستديرة رفيعة المستوى للتجارة والتنمية:
اتجاهات للقرن الحادي والعشرين

مؤسسات الإدارة الاقتصادية في اقتصاد سياسي عالمي:
الآثار التي تمس البلدان النامية



Distr.
GENERAL

TD(X)/RT.1/5
29 November 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

الأونكتاد العاشر

المائدة المستديرة رفيعة المستوى للتجارة والتنمية:
اتجاهات للقرن الحادي والعشرين

بانكوك، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠

مؤسسات الإدارة الاقتصادية في اقتصاد سياسي عالمي:
الآثار التي تمس البلدان النامية*

ورقة أعدها
بيتر إيفانز
جامعة كاليفورنيا، بيركلي

* إن الآراء المبداة في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أمانة الأونكتاد.

خلاصة

بالرغم من المكاسب التي تحققت على صعيد الدينامية الاقتصادية نتيجة لتحرير التجارة الدولية والتدفقات المالية في العقود الأخيرة، إلا أن الاقتصاد المعولم الراهن لا يرقى إلى المستوى المطلوب. فنواحي اللامساواة المتزايدة (داخل الأمم وفيما بينها) والتقلبات الهدامة ومعدلات النمو التي قصرت حتى الآن عن مضاهاة مستويات "العصر الذهبي" لما بعد الحرب جميعها تبين أن الانفتاح ليس كافياً. ومن الأساسي فتح نقاش أعمق حول دور مؤسسات الإدارة العالمية.

وهذه الورقة تسعى إلى إثارة نقاش من هذا القبيل باستخدام منظمة التجارة العالمية بوصفها البؤرة التي تعكس مختلف الاتجاهات وتطرح هذه الورقة أسئلة ثلاثة هي: '١' كيف تأثر الدور الإداري التقليدي الذي تضطلع به الدول من جراء ظهور منظمة التجارة العالمية كمؤسسة للإدارة؟ '٢' وهل أن يمكن أن تصبح منظمة التجارة العالمية محفلاً يتصدى لشواغل البلدان النامية مع تزايد الفوارق بين العالم الأول والعالم الثالث؟ '٣' هل يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تصبح أداة تتصدى لأوجه اللامساواة العالمية المتزايدة من خلال آلية "معايير العمل الأساسية"؟

إن الجواب على السؤال الأول واضح. من الخطأ النظر إلى نظام منظمة التجارة العالمية بوصفه صفر العلاقة بقوة مؤسسات الإدارة على المستوى الوطني. إذ أن تشغيل نظام منظمة التجارة العالمية على النحو الفعال متوقف على تشجيع وتعزيز نمو القدرة التنظيمية على المستوى الوطني. وإلا فإن الأسواق العالمية ستقتصر إلى الأرضية الأساسية التي تقوم عليها القدرة التنظيمية المحلية التي توفر الواجهة الأساسية للحماية من التقلب الذي لا يمكن قبوله.

أما الجواب على السؤالين الثاني والثالث فهو أكثر غموضاً وتعقيداً. فاستمرار الوضع على حاله هو دوماً النتيجة الأكثر احتمالاً. وعندئذ من شأن استمرار الوضع على حاله أن يعني بقاء تعريف ضيق للإدارة العالمية علماً بأن عملية اتخاذ القرارات تهيم عليها بصورة غير رسمية الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية المتقدمة. ومع ذلك يحتمل استمرار الضغوط التي تمارس من أجل إيجاد شكل للإدارة الأعرض قاعدة ويتجه شطر كبير من هذه الضغوط إلى منظمة التجارة العالمية. واستناداً إلى سيناريو متشائم من شأن الضغوط المتزايدة من أجل دور متنام أن يقوض مستوى الدعم السياسي الهش فعلاً الذي تحظى به منظمة التجارة العالمية مما يهدد الانفتاح الدولي القائم. وبالاستناد إلى سيناريو متفائل (يسلم بأنه غير محتمل) من شأن التحلي بالإرادة السياسية والخيال أن يحل محل مشاكل العمل الجماعي المتولدة عن تنوع المصالح الوطنية التي تقف في وجه الإدارة العريضة القاعدة مما يعزز الآفاق لقيام اقتصاد سياسي عالمي أكثر انصافاً تهدف فيه الإدارة إلى تحقيق مستويات عليا من الرفاه العام.

المحتويات

الصفحة

٣	 خلاصة
١	 مقدمة
٣	 أولاً- منظمة التجارة العالمية كمنظمة وككيان سياسي
٦	 ثانياً- الإدارة الاقتصادية العالمية والوطنية: هل هي علاقة صفرية؟
٩	 ثالثاً- هل يمكن أن تستخدم منظمة التجارة العالمية كمحفّل للبلدان النامية للتصدي للفوارق المتزايدة بين العالمين الأول والثالث؟
١٢	 رابعاً- هل يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تصبح محفلاً لتعزيز "معايير العمل الأساسية"؟
١٦	 خامساً- الفرص والمخاطر التي ينطوي عليها توسيع الإدارة العالمية
١٩	 المراجع

مؤسسات الإدارة الاقتصادية في اقتصاد سياسي عالمي: الآثار التي تمس البلدان النامية*

بيتر إيفانز *

مقدمة

إن الانفتاح المتزايد في وجه التجارة والتدفقات المالية قد انتشر في جميع أرجاء العالم خلال العقود القليلة الماضية، فعمل بالتحالف مع التغير التكنولوجي المتسارع من أجل خلق حيوية اقتصادية عالمية جديدة في جملة متنوعة من القطاعات. كما كانت للانفتاح نتائجها الإيجابية السياسية والاقتصادية على حد سواء. والنخب التي تنظر نظرة متخلفة أصبحت تجد صعوبة متزايدة في استخدام الآلية السياسية المحلية لوقاية أصولهم من المنافسين أصحاب النظرة المتطلعة إلى المستقبل. والحكومات المتصفة بإنعدام الشفافية والروح الاعتباطية والتقلب في مساعيها تدفع ثمناً اقتصادياً أعلى مما كانت تدفعه منذ ٥٠ سنة خلت. ومع ذلك لم يرق الاقتصاد السياسي المعولم الجديد إلى المستوى المطلوب (Nayyar، ١٩٩٩).

ومن بين عيوب الاقتصاد الجديد هذه العيوب نفسها التي يتوقع المرء أن يجدها في سوق تنطلق من أساس قوامه معطيات لا متكافئة إلى حد كبير وتسمح هذه السوق لرأس المال والسلعة بالتحرك بحرية فيما تبقى على العمال في شرك داخل الحدود الوطنية. واللامساواة المتزايدة سواء داخل البلدان أو فيما بينها ليست مستغربة ومع ذلك هي محيرة^(١). وهناك سبب آخر يبعث على القلق وهو تقلب الأسواق المالية العالمية الجديدة الذي برهن على تأثيره الهدام في اقتصادات البلدان النامية بشكل جلي أثناء الأزمة المالية الآسيوية التي شهدتها الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وأغرب ما في الأمر هو فشل الاقتصاد المعولم في مسايرة النمو الذي لا سابق له الذي حققه الاقتصاد العالمي الأقل انفتاحاً أثناء "العصر الذهبي" للرأسمالية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية (في حدود الفترة الممتدة من ١٩٤٥-١٩٧٣).

* أود أن أشكر المشاركين الآخرين في المائدة المستديرة الرفيعة المستوى للأونكتاد العاشر على ما أبدوه من نقد وجهه لنسخة سابقة من هذا الفصل. وأود أن أشكر أيضاً مالكوم فيريراذر على ما قدمه من مساعدة قيمة في البحث الخاص بهذه الورقة.

(١) للاطلاع على البيانات والمناقشات المتعلقة بتساعد مستويات اللامساواة العالمية انظر Stewart (١٩٩٩)؛ الأونكتاد (١٩٩٧).

ومن الواضح أن الانفتاح وحده ليس كافياً. ولكن لكي يحقق الانتاج والتبادل القائمان على السوق مستويات أعلى وأعم من الرفاه يلزم أن يتوفر عنصر أكثر تعقيداً من مجرد جعل الحدود الوطنية أكثر قابلية للاختراق الاقتصادي (Rodrik، ١٩٩٧). والاقتصاد السياسي العالمي مبني على تدفقات المعلومات والتبادلات التجارية، ولكنه مبني أيضاً على مجموعة من القواعد المعقدة التي تتطلب الحفاظ عليها وتنفيذها منظمات قائمة على المستويين العالمي والوطني. ومؤسسات الإدارة التي تقوم بصياغة وتنفيذ القواعد الوطنية والعالمية مهمة أهمية القواعد ذاتها. وما لم تقتزن القواعد بوجود منظمات عديدة، يتعذر على الجهات الفاعلة التجارية الاعتماد على الإنفاذ الممكن التنبؤ به. وما لم يتم التصدي لمشاكل الإجحاف والتقلب من منظور مؤسساتي فإن هذه المشاكل ستزداد سوءاً. وقد آن الآن للشروع في التفكير في مشاكل الأداء العالمية هذه من منظور مؤسساتي^(٢).

والمسائل المؤسسية تنسم اليوم بأهمية بالغة بسبب أن العالم يمر بمرحلة عامة من بناء المؤسسات على المستوى العالمي. ويحتمل جداً أن تضطلع مؤسسات الإدارة العالمية التي هي قيد البناء حالياً بدور على الصعيد العالمي مشابهاً للدور الذي اكتسبته بالتدريج الأمم داخل أقاليمها الوطنية على مر القرون الأربعة الماضية. ومن باب الخبل واللامسؤولية التفريط في هذه الفرصة التي تتاح الآن للنظر الجاد والفاحص في الكيفية التي تسمح بتنظيم مؤسسات الإدارة العالمية تنظيمًا محكمًا.

(٢) Korzeniewicz and Moran (١٩٩٧).

وهناك جملة أشكال من "التحليل المؤسسي" التي برزت بالتوازي منذ بعض الوقت. فقد بذلت، في مجال "الاقتصاد المؤسسي الجديد" الذي وضعه Douglass North (١٩٩٠) و Oliver Williamson (١٩٨٥) محاولة لمواجهة الصمم المؤسسي البادي على الاقتصاد الفلرسي. ويتوخى علم الاجتماع الاقتصادي نهجاً مختلفاً عن ذلك (مثل Blok، ١٩٩٠، ١٩٩٦؛ Fligstein، ١٩٩٦؛ Granovetter، ١٩٨٥؛ White، ١٩٨١). كما أن التقليد المتبع في التحليل التاريخي المقارن في علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية يشكل مصدراً غنياً من مصادر الرؤى المؤسسية (Evans ١٩٩٥ (أ)، ١٩٩٥ (ب)). كما حاولت الاتجاهات "المؤسسية الليبيرالية الجديدة" (مثل Keohane، ١٩٨٤) و "الاتجاه البناء الاجتماعي" (مثل Ruggie، ١٩٩٨) في العلوم السياسية إيجاد رؤى مؤسسية تركز على المنظمات الدولية. وبالرغم من هذه المجموعة المتنوعة من النظرات الفكرية المحتملة لم يزل تحليل مؤسسات الإدارة الاقتصادية العالمية المعاصرة في بداية الطريق. (انظر Finnemore، ١٩٩٦ أو Barnett and Finnemore، ١٩٩١ للإلمام ببعض الأمثلة التي تبشر بالخير).

ثم إن استعراض كافة الشواهد والحجج المتعلقة بمؤسسات الإدارية العالمية من شأنه أن يشكل مهمة عسيرة. علماً بأن هذه الورقة تتوخى أهدافاً أكثر تواضعاً من هذا الاستعراض. فهي تستعين بمنظمة واحدة وهي منظمة التجارة العالمية كنموذج لبحث جملة بالغة المحدودية من الأسئلة حول بناء المؤسسات في الاقتصاد السياسي العالمي. ولن أحاول تقييم مدى إسهام القواعد والآليات الخاصة بتسوية المنازعات المنتسبة إلى منظمة التجارة العالمية في زيادة الانفتاح أو ما إذا كانت قد قللت من شأن نواحي التحيز أو أسهمت بصورة عرضية في هذه النواحي على صعيد قانون وممارسة التجارة الدولية. وعوضاً عن ذلك سأوجه نظري إلى التوترات السياسية التي تكتنف الدور المؤسسي الراهن والمحتمل لمنظمة التجارة العالمية. وسوف أبحث أولاً علاقة هذه المنظمة بالأنماط السابقة للإدارة الاقتصادية (أي الدولة) ثم أتطرق إلى السياسات التي تكتنف إمكان توسع دور منظمة التجارة العالمية في الإدارة مستقبلاً على النحو الذي يتصدى لجوانب اللامساواة فضلاً عن الانفتاح. وسوف تكون أسئلة ثلاثة هي المبادئ التي توجه هذه الدراسة وهي:

١' هل إن ظهور منظمة التجارة العالمية بوصفها مؤسسة للإدارة يقوض الدور التقليدي المنوط بالدولة؟

٢' هل بوسع منظمة التجارة العالمية أن تصبح محفلاً يتصدى لهموم البلدان النامية مع تزايد نواحي التفاوت بين العالمين الأول والثالث؟

٣' هل بوسع منظمة التجارة العالمية أن تصبح أداة للتصدي لوجه اللامساواة العالمية المتزايدة عن طريق آلية "معايير العمل الأساسي"؟

وهذه الأسئلة الثلاثة سياسية وتنظيمية في آن واحد. والمناقشات الثلاث، وبالأخص المناقشات المتعلقة بالسؤالين الأخيرين غايتها إثارة نقاش وتوسيع نطاق المناقشات الدائرة حالياً والمتصلة بمستقبل منظمة التجارة العالمية كنظمة. وقبل الانتقال إلى هذه الأسئلة يجدر النظر العام بإيجاز في منظمة التجارة العالمية كنظمة.

أولاً - منظمة التجارة العالمية كنظمة وكيان سياسي

يلزم إبراز سمات أربع من سمات منظمة التجارة العالمية كنظمة. أولاً وقبل كل شيء أهميتها المركزية بالنسبة للإدارة الاقتصادية العالمية؛ ثانياً، الطابع الديمقراطي المدهش للإجراءات الرسمية التي تتبعها في اتخاذ القرارات؛ ثالثاً، التوترات والتناقضات بين الواقع الرسمي والواقع غير الرسمي، سواء من حيث دورها في الإدارة أو إجراءاتها في اتخاذ القرارات وأخيراً ولعل هذا هو الأهم هشاشتها السياسية كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات الإدارة العالمية عموماً.

إن الطابع الديمقراطي الرسمي لمنظمة التجارة العالمية (على النقيض من صندوق النقد الدولي على سبيل المثال) يثير الدهشة في البداية. فمن الناحية الرسمية يتمتع كل عضو من الأعضاء الـ ١٣٥ فيها بصوت مساو. وحيث لا وجود هنالك لما يعادل مجلس الأمن فهذا يجعل منظمة التجارة العالمية، من الناحية النظرية، تتسم بطابع ديمقراطي أبرز (بالمفهوم الوستفالي) من طابع الأمم المتحدة. و"المجلس العام" للإدارة التابع لها يسمح لممثلي أهم البلدان كافة (باستثناء الصين وروسيا) بالمشاركة في كنف المساواة النسبية (من الناحية الرسمية على الأقل) وقد اقترنت المؤتمرات الوزارية للمنظمة بمناقشات عامة مستفيضة.

وإذا انتقلنا من النظرية إلى الممارسة وجدنا أن مصطلح حكم الأقلية وصف ينطبق على عملية اتخاذ القرارات بمنظمة التجارة العالمية أكثر من انطباق مصطلح الديمقراطية. فالممارسة التي درج عليها الغات والتي كانت تقضي باتخاذ كل القرارات بتوافق الآراء كانت تسمح للولايات المتحدة ولسائر الدول الكبرى بتحديد جدول الأعمال. على أن حكم الأقلية غير الرسمي يظل على علاقة متوترة مع الديمقراطية الرسمية، وهذا التوتر يخلق مجالاً للتغيير مثيراً للاهتمام.

كما أن التناقض ما بين الواقع الرسمي والواقع غير الرسمي ينطبق على ما لمنظمة التجارة العالمية من سلطة وأهمية مركزية بالنسبة للنظام التجاري العالمي، ولكن بطريقة مختلفة. وبوصف هذه المنظمة التجسيد التنظيمي للغات فهي المحفل المركزي لتنظيم التجارة العالمية (انظر Krueger، ١٩٩٨). وكما شدد على ذلك روجي (١٩٩٤) أصبح تنظيم التجارة الدولية يشمل إصدار أحكام على السياسات المحلية "ذات الصلة بالتجارة" وهذا يعني شموله أي شيء ابتداء من التنظيمات البيئية وانتهاء بالقوانين الضريبية. وهذا يخلق الانطباع بأن سلطة منظمة التجارة العالمية قد تتوسع لتشمل الحدود الداخلية. علاوة على ذلك وخلافاً لمنظمات من قبيل منظمة العمل الدولية تتمتع منظمة التجارة العالمية بسلطة إصدار العقوبات إن لم تتبع أحكامها. ولذلك وحين يعتمد عضو سابق في أمانة منظمة التجارة العالمية (Blackhurst، ١٩٩٧: ٥٣٣) إلى إبراز "دورها الناشئ كمنظمة اقتصادية دولية بارزة" فإن تصوره هذا مشروع ويعكس الإحساس العام بأهمية منظمة التجارة العالمية.

والذي يبعث على الدهشة هو أنه عندما ننظر إلى منظمة التجارة العالمية من زوايا غير رسمية فهي لا تبدو لنا منظمة قوية جداً - فسلطتها القانونية محدودة ومؤسستها احتاطوا فتفادوا التهديدات الموجهة للسيادة. ولم تُمنح لمنظمة التجارة العالمية أي سلطة رسمية لإملاء السياسات التجارية الوطنية ولا حتى إنزال العقوبة (مباشرة) بالبلدان التي تمتنع عن الامتثال للالتزامات المتعلقة بالانفتاح وهي التزامات وافقت على التعهد قانوناً بالوفاء بها. وسلطتها الرسمية تقتصر على إضفاء الشرعية على حق البلدان في الاشتراك في جزاءات تجارية ثنائية عندما تتضرر مصالحها بسبب القيود التجارية التي تشكل انتهاكاً لاتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وإذا ما كانت منظمة التجارة العالمية يُنظر إليها نظرة الجهة القوية فذلك بسبب أنها تُعتبر تجسيدا لمصلح القوى الاقتصادية الكبرى في العالم. فهذه المنظمة قائمة بسبب أن الجهات الفاعلة الوطنية القوية أرادت تركيز السياسات المتعلقة بالمنازعات التجارية الدولية على منظمة دولية يُحتمل اعتبار قراراتها ذات شرعية لأنها تكتسي

بصبغة ديمقراطية رسمية وبسبب أن متخذي القرارات فيها هم بيروقراطيون ولا يتبعون بلداً بعينه. والسلطة غير الرسمية التي تتمتع بها منظمة التجارة العالمية تكمن حينئذ في حقيقة أنها تمثل تمثيلاً محسوساً توافق الآراء غير الرسمي والتضامن الذي يجعل النظام التجاري الدولي يعمل على نحو سليم.

والنظر إلى المنظمة بوصفها "وكيلاً قيماً على المصالح الدولية القوية هو موقف تُحسد عليه من وجوه متعددة. لكن في الوقت نفسه، وبوصف منظمة التجارة العالمية أبرز انعكاس رسمي لتوافق الآراء غير الرسمي فإن ذلك يجعلها بكل وضوح هدفاً لأي أمة أو مجموعة تخالف توافق الآراء غير الرسمي. ولا يتوفر أي محفل آخر على الصعيد العالمي يمكن أن يطرق بابه من تضرر من جراء آثار التجارة الدولية. وكونها المنظمة العامة القائمة الممكن لها أن تسائل غيرها من الجهات عن تبعات نظام تجاري دولي لا رأس له لولاها يخلق إمكانيات الشعور بالضيق السياسي. وهذا الشعور يقويه التناقض في النظرة التي ينظر بها القادة السياسيون الوطنيون إلى مؤسسات الإدارة العالمية.

وفي ظل المناخ السياسي الراهن تُعتبر فكرة "الأسواق الحرة" بدو شك فكرة مهيمنة إيديولوجياً بلا شك علماً بأن التعدي على السيادة يبقى إشكالية سياسية قائمة. وبالتالي فإن المنظمات المطالبة بتوفير القواعد المؤسسية "للأسواق الحرة" لا تستفيد إلا جزئياً من الهيمنة الإيديولوجية للأسواق الحرة. وكما أشار إلى ذلك Ståven Weber (١٩٩٩) تقابل هذه المنظمات، بوصفها منظمات، بولاء سياسي ضئيل. وتظهر الدولة، وهي التي يفترض أنها مؤسسة مخالفة للعصر بمظهر الجهة ذات الجاذبية القوية جداً عندما تقارن بمؤسسة الإدارة العالمية العادية. وإذا أريد لمنظمات الإدارة العالمية أن تؤدي المهام المنوطة بها فلا بد لها من اكتساب ثقل ما يوازن هشاشتها السياسية.

ومنظمة التجارة العالمية (شأنها كشأن مؤسسات الإدارة العالمية الأخرى) موجودة بحكم أن القادة في الولايات المتحدة وفي غيرها من البلدان المتقدمة، (بمن فيهم السياسيون وساسة الشركات على حد سواء) أدركوا أن السوق العالمية تتطلب مجموعة معقدة من الدعائم المؤسسية. وطبقاً لما أكدته نظرية العلاقات الدولية "الواقعية" (Waltz، ١٩٧٩) يملك العالم الوستفالي عناصر فوضى قوية على المستوى العالمي. والفوضى لا تساعد على قيام علاقات سوقية مستقرة ناهيك بقيام استثمارات طويلة الأجل. وخفض مستوى الفوضى بغية تحقيق الاستقرار والقابلية للتنبؤ اللازمين لأداء اقتصاد عالمي مهامه على النحو السليم هي بيت القصيد من قيام مؤسسات للإدارة العالمية. والاستقرار وقابلية الشيء للتنبؤ بها يقتضيان قبول القوي والضعيف على حد سواء لمستوى معين من القيود. وإقامة المؤسسات سبيل يُلزم القوي بقبول قيود بغية الحصول على موافقة موثوقة من الجهات الفاعلة الأضعف (وكذلك من بعضها البعض).

لكن مثل هذا التوجه الدولي المتطور ليس عالمياً ولا تتبناه كافة النخب السياسية الرئيسية. ومن الأسباب الرئيسية للهشاشة السياسية لمؤسسات الإدارة العالمية الطابع الإيديولوجي الذي تستأثر به الأمة ذات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية المهيمنة على "النظام العالمي الجديد" هذا ألا وهي الولايات المتحدة (Evans، ١٩٩٧). وهناك تيار لإيديولوجية نخبوية قوي داخل الولايات المتحدة يبعض بغضاً شديداً أي نوع من أنواع مؤسسات الإدارة العامة

ويرتاب من أي شيء يمكن أن يمس السيادة المطلقة للولايات المتحدة نفسها. وهذا القطاع من النخبة السياسية المحافظة مؤيد كلية للأسواق الحرة ولكن إلمامه بالمرافق الأساسية المؤسسية اللازمة لحسن أداء مثل هذه الأسواق لمهامها، خاصة على المستوى العالمي محدود. وبغض الجهة الحاكمة أياً كان شكلها المقرون بكره متوطن للأجانب يحول أي مؤسسة للإدارة العالمية إلى عدو.

والعداء الصادر عن الجهات التقليدية المحافظة (أساساً في الولايات المتحدة) التي تتصف ببالغ الحساسية إزاء أي تدبير تتخذه منظمة التجارة العالمية يرى أنه ينطوي على استتقاص لسيادة الولايات المتحدة هو عداء لا مهرب منه تقريباً. وفي الوقت نفسه هناك مجتمع مدني نشط بشكل متزايد بدأ يهتم اهتماماً جاداً وصاحباً بسياسات العولمة. وإذا كانت السلبية والدفاع عن الوضع القائم هما الرد الوحيد الصادر عن منظمة التجارة العالمية فإن المجموعات المدنية التي تشعر بالإحباط محقة تماماً في محاولة حمل حكوماتها الوطنية على سحب دعمها لهذه المنظمة. والتحالف بين التقدميين والمحافظين من المجموعات السياسية الذين يتفقون على نقطة واحدة ألا وهي وجوب تفكيك منظمة التجارة العالمية هو تحالف ليس خيالياً، خاصة في الولايات المتحدة.

فهذه الهشاشة السياسية مدعاة للقلق ولكنها حافز في نفس الوقت على الابتكار التنظيمي. وإن السعي للبقاء التنظيمي يجب أن ينشط التفكير الأكثر جرأة وإبداعاً لدى منظمة التجارة العالمية ومؤيديها في سبل تطوير الدور المنوط بها وعلى النحو الذي يولد قاعدة أعرض من الدعم السياسي. والتفكير في العلاقات مع الدول الأعضاء يجب أن يكون في الطليعة بطبيعة الحال. ومن سوء طالع منظمة التجارة العالمية أن السياسات الراهنة غالباً ما تتجاهل عدم قدرة منظمة التجارة العالمية رسمياً على تهديد السيادة وتنطلق من الافتراض القائل بصفرية العلاقة بين السلطة الوطنية والإدارة العالمية. والتشكيك في وجود مثل هذه العلاقة الصفرية نقطة انطلاق حسنة في أي بحث جديد للدور المنوط بمنظمة التجارة العالمية.

ثانياً - الإدارة الاقتصادية العالمية والوطنية:

هل هي علاقة صفرية؟

بالرغم مما توخته منظمة التجارة العالمية من حذر في صياغة ميثاقها بتوضيح أنه لا يسعها أن تتعدى على سيادة الدول الأعضاء انتشر اعتقاد راسخ في الفترة اللاحقة لإنشاء المنظمة أنه لم يعد بوسع البلدان النامية أن تضع استراتيجيات إنمائية طموحة ومستقلة يمكن أن تكون مضادة للانفتاح. ويقتزن هذا الاعتقاد في بعض الأوساط بالارتياح القائم على أساس توقع أن عهد "دولة التنمية" التدخلية قد ولى وأن البلدان النامية ستتحلى من الآن فصاعداً بالحكمة التقليدية التي طبعت النموذج الأنجلوساكسوني "للدولة الحارسة". وهناك، في أوساط أخرى، يأس مبعثه الاعتقاد بأن دول العالم الثالث لم يعد بإمكانها أن تضع استراتيجيات وطنية حازمة هدفها إيجاد ثقل مقابل للاتجاهات الطبيعية لدى الأسواق العالمية نحو مفاقة الفروق القائمة بين العالمين الأول والثالث. وردتا الفعل هاتان خاطئتان بالتأكيد.

إن رغبة النخب السياسية الوطنية في وضع استراتيجيات حازمة تهدف إلى تعزيز مراكمة رأس المال المحلي رغبة قد تكون تضاعلت خلال السنوات العشرين الماضية. وهناك من دون شك خوف أكبر من سن سياسات يمكن أن تولّد ردة فعل سلبية من "الأسواق" وفي جميع الأحوال فإن من الخطأ الخطر أن يستدل بهذين الاتجاهين وأن يُستنتج أن القدرة على الإدارة الاقتصادية الوطنية أصبحت غير ذات أهمية. وعلى حين أن دور الدولة في الإدارة الاقتصادية أخذ في التغيير (البنك الدولي، ١٩٩٧) فإن الكلام عن نهاية الدولة كلام سابق لأوانه دون أدنى شك. وعلى الرغم من الشواهد التي تقوم على أن السلطة والنفوذ البارزين للدولة قد تآكلا من نواح مهمة كثيرة (مثلاً، Cable، ١٩٩٥؛ Strange، ١٩٩٥) يظل هناك من يدفع بأهمية استمرار الدولة (مثل، Evans، ١٩٩٧؛ Fligstein، ١٩٩٦؛ Wade، ١٩٩٦).

والاستدلال الإضافي بأن تآكل السلطة الاقتصادية للدولة يمكن أن يُنسب إلى تنامي سلطة مؤسسات الإدارة العالمية مثل منظمة التجارة العالمية هو استنتاج يصعب الدفاع عنه. ومثل هذا الاستدلال يتجاهل محتوى قواعد منظمة التجارة العالمية ويُغفل الفارق بين العولمة والإدارة العالمية ويقرأ قراءة خاطئة تاريخ دول العالم الثالث الفعالة في المجال الاقتصادي. ومثلما أشار إلى ذلك Amsden (١٩٩٩) تبين القراءة الدقيقة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة أن ما حُرّم من الاستراتيجيات التي استخدمتها "دول التنمية" في السبعينات والثمانينات نادر جداً. وفي حالة البلدان الشديدة الفقر يعتبر الهامش الممنوح للسياسات المصممة بغرض تعزيز عملية التحول الاقتصادي المحلي هو هامش لا حد له تقريباً. وبقدر ما أن العولمة قد أفضت إلى قيام سياسات اقتصادية أقل جرأة بكثير فإن التحول لا يعزى لآثار منظمة التجارة العالمية كمؤسسة.

وهناك مجموعة متنوعة من التأثيرات التي هي بصدد تشكيل الدور المنوط بالدولة. ومعظم هذه التأثيرات لها صلة غير مباشرة بمنظمة التجارة العالمية. ومن الواضح أن تقلص الأدوار يعكس اعترافاً مفيداً بأن الدولة تكون في مركز أفضل إن هي وفقت بين ما تسعى إلى إنجازه وما هي قادرة على أن تعمله. وبالنسبة للدول التي برهن أدائها السابق على قدرة إدارية - وهي المسماة "دول التنمية" في شرقي آسيا^(٣) - هناك ديناميات أكثر تعقيداً من الناحية السياسية والإيديولوجية تعمل عملها ولكنها مستقلة إلى حد بعيد عن الدور المؤسسي المنوط بمنظمة التجارة العالمية.

(٣) هناك بطبيعة الحال مادة غزيرة مكرسة لهذه الدول ولن تستعرض هذه المادة في هذا المقام. انظر

على سبيل المثال: Quah (1995); Koh (1995); Evans (1995a); Changg (1994); Amsden (1989); Akyuz (1999); (1982, 1984, 1993); Wade (1990); World Bank (1993).

والعولمة (بمفهومها المتميز عن مؤسسات الإدارة العالمية) خلقت بلا شك ضغوطا على الدول لكي تعمل على تحقيق توافق أوثق بين سياساتها الاقتصادية والنموذج التقليدي الأنجلوساكسوني. وتحرير أسواق رأس المال والزيادة الكبيرة في حجم المعاملات المالية الدولية قد كشف عما في الحكمة من "الأسواق" من رؤى واقعية. وإذا ارتئي أن السياسات مخالفة كثيرا لما تم الإجماع عليه فالمحتمل أن تترتب عليها آثار ضارة لأن فكرة السوق ستعكس في شكل تدفقات رأسمالية سلبية مع ما تترتب عليها من تعطيل. والأقلية الضئيلة من الدول التي حافظت على طريقة لضبط أسواقها الرأسمالية (مثل الصين وماليزيا وفيت نام) هي التي تملك هامشا للتحرك في مواجهة الأوضاع الآنف ذكرها^(٤).

ومما له صلة وثيقة بمشكلة واقعية الرؤيا القيود التي تفرضها الهيمنة المتزايدة لنماذج سلوك الدولة الأنجلوساكسونية على صعيد النُخب الاقتصادية المحلية في البلدان النامية (بمن فيهم البيروقراطيون في الدولة)^(٥) وفي أعقاب "التحول الغشتلتي" لعام ١٩٩٧-١٩٩٨، حيث ارتسمت في أذهان العامة صورة دول التنمية في شرقي آسيا بوصفها مواطن "الرأسمالية الرفيعة" عديمة الفعالية (انظر Wade, 1998)، تزعر الإيمان بفعالية عمل الدولة في المجال الاقتصادي. وقابلية دول التنمية للتأثر كما برهنت على ذلك أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ فتحت مجالا سياسيا لجيل جديد من الاقتصاديين المدربين في الولايات المتحدة من أجل الأخذ أساسا بالأراء الأنجلوساكسونية التقليدية في دور الدولة. وقد شجعت وسائط الإعلام الدولية المسؤولين عن اتخاذ السياسات في سائر البلدان النامية على استخلاص الدرس من الأزمة الآسيوية، لا على سبيل الحذر من أخطار فتح الأسواق الرأسمالية بدون البدء بتطوير الأجهزة التنظيمية الملائمة، وإنما كشاهد على أن اشتراك الدولة في الإدارة الاقتصادية ينبغي الحد منه.

وهذا الرد خاطئ. ويشجع المسؤولين عن اتخاذ السياسات على تجاهل أصول الإدارة التي تراكمت على مدى سنين من بناء المؤسسات وساعدت على تشييد الدولة الحديثة عند التفكير في مشاكل الإدارة العالمية. وإن قيمة الأجهزة الحكومية القادرة التي قوامها توظيف ذوي المهارات ومكافأة أصحاب المهن ذوي الخبرة الطويلة والعلاقات القائمة بين الحكومة ودوائر الأعمال، المبنية على الجمع بين التشكيك والاتصال، والدعم والانضباط، أمر أثبتته الإنجازات الطويلة الأجل لدولة التنمية الشرق آسيوية (Amsden, 1989; Wade, 1990; Akyuz, 1999) كما أثبتته البحث المقارن المنتظم للتغير المشترك بين الأداء البيروقراطي والأداء الاقتصادي في طائفة أعرض من الدول (انظر البنك الدولي، ١٩٩٧؛ Rauch and Evans Evans and Rauch 1999 الذي سيصدر).

(٤) من المهم ملاحظة أن ما أنجزته هذه البلدان في ميدان التنمية الاقتصادية يعتبر منقطع النظير مقارنة بغيرها بالبلدان النامية الأخرى.

(٥) فيما يتعلق بجمهورية كوريا انظر على سبيل المثال Amsden (1994) أو Chang (1998).

وإن الاعتراف بهذا الدرس الأساسي يركز الاهتمام على الأهمية الأساسية لبناء القدرة على المستوى الوطني. وبالنسبة لدول التنمية تغدو استعادة القدرة السابقة التي كانت تملكها أجهزة الدولة مشكلة حين يتعذر الظفر بسبل للحد منها. وبالنسبة للدول الأقل حظاً تبقى المشكلة كامنة في معرفة تطبيق الدرس الواضح القائل بأن القدرة الموثوقة على الإدارة على المستوى الوطني هي حجر الزاوية في الاقتصادات الفعالة والنمو الاقتصادي.

والنهج الذي يتوخى بناء القدرات يركز على أهمية التوفيق بين مهام بناء المؤسسات على المستوى الوطني والتحدي المتمثل في بناء مؤسسات الإدارة على المستوى العالمي بالطريقة التي تقيم علاقة إيجابية بدلاً من العلاقة السلبية. وهذا النهج يتمشى أيضاً مع الحجج الأكثر رصانة والأعمق التي قدمها المحللون على المستوى العالمي فيما يتعلق بمتطلبات "بناء مالي جديد" فعال. وعلى سبيل المثال يدفع Eichengreen (١٩٩٨: ٨) بأن "قدرة الأدوات النازمة المتزايدة [على المستوى الوطني] على مراقبة القطاع المالي" شرط من الشروط المسبقة لجني الثمار المتأتية من الأسواق الرأسمالية المفتوحة التي ترجح كفتها على كفة المخاطر فيما يتعلق بالبلدان النامية.

والخلاصة واضحة. من باب الخطأ النظر إلى العلاقة بين مؤسسات الإدارة الوطنية والإدارة العالمية على أساس أنه نضال صفر القيمة لتقاسم مقدار ثابت من السيطرة. بل المعقول أن يُنظر عن كثب إلى نواحي التكامل. فما لم يتيسر وضع أسس مؤسسية قادرة (أو مستدامة) على المستوى الوطني فإن نوع النظام الدولي الذي هو قيد البناء حالياً قد لا يكتب له الاستمرار. وهذه النتيجة البينة تفضي بدورها إلى مسألة أكثر تعقيداً وهي التكامل في الاتجاه الآخر. إذا كانت القدرة على الإدارة على المستوى الوطني أساسية بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية لتحقيق أهدافها يمكن أيضاً لتعزيز قدرة منظمة التجارة العالمية أن تسهل للبلدان النامية سبل تحقيق الغاية التي تنشدها وهي تضيق الفجوة التي تفصلها عن البلدان الصناعية المتقدمة.

ثالثاً - هل يمكن أن تستخدم منظمة التجارة العالمية كمحفّل

للبلدان النامية للتصدي للفوارق المتزايدة بين العالمين

الأول والثالث؟

يرى البعض في منظمة التجارة العالمية أداة تفرض من خلالها البلدان الصناعية المتقدمة عامة والولايات المتحدة خاصة مصالح النخب التجارية على بقية العالم. ويرى آخرون أنها المصدر الطبيعي الذي يوفر قواعد ومعايير جماعية تفيد كافة الأمم التجارية. وبالرغم مما يبدو من تقابل في وجهتي النظر هاتين إلا أنهما ليستا كذلك في الحقيقة.

فجميع الأمم التجارية لها مصلحة في وجود مجموعة ما من القواعد الشفافة التي يراها الشركاء التجاريون مشروعة. وبهذا المفهوم تعتبر منظمة التجارة العالمية مصدراً للخير الجماعي. وفي الوقت نفسه ليس هناك مجموعة واحدة من القواعد المحايدة. فالواقع أن أي مجموعة من القواعد تمثل نخبة من القواعد النظرية الممكنة وعملية الانتقاء تفيد بعض البلدان (ومجموعات داخل الدول) أكثر من غيرها. وبما أن القوة

الاقتصادية للولايات المتحدة والبلدان الصناعية المتقدمة لا بد أن تظهر أثناء عملية التفاوض يكون من باب المفارقة ألا تعكس على النحو المتميز مجموعة القواعد الناتجة مصالح هذه الدول. وحقيقة أن أولى أولويات وضع القواعد في نظام منظمة التجارة العالمية ركزت على حقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات - وكلتاهما قضيتان ذواتا أهمية أولية بالنسبة للولايات المتحدة وسائر البلدان الصناعية المتقدمة - هو أمر يتفق مع هذه النظرية.

وقبول حقيقة أن قواعد التجارة العالمية لا يمكنها سوى أن تعكس مصالح معينة يثير مسألتين مترابطتين. المسألة الأولى هي ما إذا كان الأقل قوة في موضع أسوأ عند وجود شكل مؤسسي من الإدارة العالمية مثل منظمة التجارة العالمية مما لو لم توجد هذه المنظمة. وتدفع بعض المنظمات غير الحكومية مثل منظمة Public Citizen بأن هذه البلدان تكون في وضع أسوأ ولكن قد تكون على خطأ.

إن "نظام منظمة التجارة العالمية" (بالمعنى المحدد لنظام تجاري يصاغ ويُنفذ برعاية تنظيمية من قِبَل منظمة التجارة العالمية) يجب ألا يقارن بنوع من الديمقراطية الاقتصادية العالمية ذي طابع مثالي وإنما بالبديل المرجح - أي اقتصاد معولم تشكله أساساً الجهود الثنائية التي تبذلها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية المتقدمة. وعندما يُعبر عن هذا التناقض على هذا النحو، يصبح من المعقول القول بأن عملية التنفيذ من خلال منظمة مثل منظمة التجارة العالمية تتيح فرصة أكبر لدول العالم الثالث لكي تواصل انتهاج سياسات اقتصادية متميزة. بل إنه من المعقول، بدرجة أكبر، القول بأن وجود هيئة مثل منظمة التجارة العالمية كأداة ترشيح مؤسسي إنما يزيد من قدرة دول العالم الثالث على الدفاع عن نفسها في مواجهة الإجراءات التعسفية التي تقيّد "التجارة الحرة" والمصلحة الذاتية لشركات الولايات المتحدة بما يضر بالبلدان الأفقر. ومن وجهة نظر العالم الثالث (بما في ذلك البلدان التي يفترض أنها تنحو منحى إنمائياً)، يكاد يكون من المؤكد أن نوع النظام القائم على قواعد مؤسسية والمجسد في منظمة التجارة العالمية هو أفضل من نظام يخضع بالدرجة الأولى لقوة الهيمنة المطلقة على أساس "الواقعية السياسية".

وفي عالم يقوم على "الواقعية السياسية" بصورة محضة حيث تقوم البلدان القوية ببساطة بدفع البلدان الفقيرة إلى التوقيع على أية اتفاقات تعتبر البلدان القوية أنها تخدم مصالحها، لا تعود هناك حاجة إلى وجود منظمة للتجارة العالمية. فمنظمة التجارة العالمية قد تزيد أحياناً من حدة التنافس الثنائي ولكنها تقيده أيضاً. والأمر يتعلق في النهاية بوضع القواعد وبناء توافق الآراء أكثر مما يتعلق بالممارسة الفظة للقوة. ومنظمة التجارة العالمية تجعل من الأصعب لا من الأسهل، في أي نزاع ثنائي معين، أن تحقق الولايات المتحدة ما تفضله فيما يتعلق بالنظام التجاري العالمي.

والمسألة الثانية والأكثر إثارة للاهتمام هي ما إذا كانت عملية إرساء القواعد المؤسسية قد تتيح فرصاً جديدة غير مقصودة تمكّن الجهات الأضعف من تعديل القواعد بحيث تعكس مصالحها على نحو أفضل. وبعبارة أخرى، هل يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تكون بمثابة محفل يمكن فيه للبلدان النامية أن تعمل على اعتماد قواعد تعالج بشكل أفضل التباينات المتنامية بين العالم الأول والعالم الثالث؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نعود إلى مسألة التوتر بين الديمقراطية ذات الطابع الرسمي والوضع غير الرسمي المتمثل في احتكار القلة الذي تتسم به منظمة التجارة العالمية كمنظمة. ومن الواضح أن الولايات المتحدة والبلدان الصناعية المتقدمة ستكون في وضع سياسي صعب إذا ما أصرت مجموعة كبيرة من البلدان النامية على طرح قضية ما للتصويت بحجة أنه من غير الممكن التوصل إلى توافق آراء بشأنها. وخلاصة القول إن القواعد الرسمية توفر أساساً للتهديد السياسي.

فهل من المستبعد أن يُثبت مثل هذا التهديد فعاليته في الممارسة العملية؟ إن التجربة الحديثة المتمثلة في محاولة اختيار مدير عام لمنظمة التجارة العالمية تدل على أن ذلك ليس مستبعداً. فلقد اتضح من سلسلة من الاستفتاءات الاستطلاعية أن المرشح الذي تفضله البلدان النامية سيحصل على ما يكفي من الأصوات بحيث أنه لم يكن هناك أي سبب يدعو البلدان النامية إلى التراجع عن موقفها، حتى ولو كانت عملية التصويت الرسمي لن تجرى أبداً. وقد أسفر ذلك عن تأجيل مخجل اقتضى تعيين مدير عام مؤقت. وفي النهاية، تم التوصل إلى حل توفيقى^(٦). ولقد اتضح من هذه المعركة أنه إذا قررت البلدان النامية مجتمعة أن تصر على شيء ما، فلن يكون من السهل على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يتجاهلا ببساطة موقف هذه البلدان.

فهل من المحتمل أن تنجح البلدان النامية في انتزاع حل توفيقى مماثل فيما يتعلق بأية قضية موضوعية من قبيل خفض الإعانات الزراعية في الاتحاد الأوروبي؟ والإجابة عن هذا السؤال لربما تكون بالنفي ولكن الحواجز التي تعترض هذا النجاح لا تتعلق بعمل منظمة التجارة العالمية بقدر ما تتعلق بالعقبات العامة التي تعترض سبيل العمل السياسي المتضافر للبلدان النامية. أولاً، وكما يقول Amsden (١٩٩٩)، تميل القيادة السياسية في البلدان النامية نحو الامتنال الصارم للقواعد العالمية لا نحو الاعتراض عليها. ثانياً، إن أي تحرك في اتجاه الاعتراض على هذه القواعد يتعين أن يتجاوز المشاكل الخطيرة التي تواجه العمل الجماعي والناجمة عن تنوع المصالح المحددة التي تندرج تحت مسمى عام هو "البلدان النامية".

(٦) فبدلاً من اختيار مرشح يتولى منصبه لمدة أربع سنوات، سيتولى كل مرشح المنصب لمدة ثلاث

سنوات.

ومن المهم التركيز هنا على أن العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل العمل السياسي الفعال من جانب البلدان النامية هي عقبات موجودة سواء بوجود أو بعدم وجود منظمة للتجارة العالمية. وقد يكون تأثير منظمة التجارة العالمية كمؤسسة تأثيراً إيجابياً تماماً. فهي محفل يتيح العمل الجماعي من حيث المبدأ. والواقع أن الهيكل الديمقراطي الذي تتسم به منظمة التجارة العالمية، من الناحية الرسمية، ينبغي أن يكون بمثابة حافز للبلدان النامية لكي تعمل في اتجاه تحديد المصالح المشتركة وتذليل العقبات الهائلة التي تعترض سبيل العمل الجماعي. فكلما تزايد اعتماد البلدان في الممارسة العملية على منظمة التجارة العالمية من أجل تسوية المنازعات التجارية، وكلما تعمق الطابع المؤسسي للمنظمة، تزايد الحافز لمحاولة استخدامها كألية للمعالجة الجماعية للمشاكل. ويمكن، بطبيعة الحال، القول بأنه إذا نجحت البلدان النامية فعلاً في استخدام منظمة التجارة العالمية في العمل على تحقيق مصالحها الجماعية، فإن البلدان الأكثر تقدماً ستتسحب من المنظمة ببساطة. غير أن هذا يبدو مستبعداً، ذلك لأن من شأن التخلي عن منظمة التجارة العالمية أن ينال إلى حد بعيد من ثقة المستثمرين في إمكانية التنبؤ باتجاهات الاقتصاد السياسي العالمي - وهو أمر من المؤكد أن البلدان الصناعية المتقدمة ستفاداه مهما كانت التكاليف. والمسألة، هنا أيضاً، هي مسألة مفاضلة بين الفوائد الناجمة عن تعزيز الطابع المؤسسي وتكاليف تقييده.

إن الاستنتاج الذي يُستخلص هنا مشوب بالغموض. فمنظمة التجارة العالمية توفر محفلاً يُحتمل أن يكون مفيداً تماماً ويمكن فيه للبلدان النامية أن تستكشف سبل إعادة تشكيل القواعد بهدف الحد من التباينات بين العالم الأول والعالم الثالث، ولكنه من المشكوك فيه ما إذا كانت البلدان النامية ستستفيد من هذه الإمكانيات. ومن الممكن تماماً أن يتخذ "المجتمع المدني" موقفاً أكثر عداء في اختبار الإمكانيات السياسية لمنظمة التجارة العالمية، على الرغم من أن الدول القومية هي التي تحصل على حقوقها بمقتضى ميثاق منظمة التجارة العالمية.

رابعاً - هل يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تصبح محفلاً

لتعزيز "معايير العمل الأساسية"؟

إن الفكرة التي مؤداها أن القادة السياسيين للبلدان النامية قد يستطيعون استخدام منظمة التجارة العالمية لتعزيز المصالح المشتركة هي فكرة متطرفة، ولكن الفكرة التي تعتبر أن "المجتمع المدني" قد يجد في منظمة التجارة العالمية أداة للسعي إلى تحقيق مصالح معرفة تعريفاً اجتماعياً لا وطنياً هي فكرة أكثر تطرفاً. ففي ظل الحالة الراهنة، تتشدد مجموعات الدفاع عن البيئة في تعريف منظمة التجارة العالمية حيث تنظر إليها ببساطة باعتبارها "العدو" الذي يجب فضحه والقضاء عليه إن أمكن. وبالنسبة للمجموعات الأخرى في المجتمع المدني، لم تظهر منظمة التجارة العالمية على "شاشة الرادار السياسي" إلا مؤخراً. ومع ذلك، فإن إمكانية توسيع نطاق تصور منظمة التجارة العالمية لما يمكن أن يشكل "سوقاً حرة" مشروعة بما يتجاوز التعريف الضيق لحقوق الملكية يحتمل أن يصبح جزءاً من المناقشات التي ستدور في المستقبل فيما يتعلق بدور هذه المنظمة.

وإن الفكرة القائلة بأن بعض حقوق الإنسان الأساسية تتجاوز السيادة ويجب أن تُعالج على مستوى عالمي هي فكرة تحظى بالقبول على نحو متزايد. ولا يمكن استبعاد إمكانية أن تصبح معايير العمل الأساسية أيضاً جزءاً من المجموعة الدنيا من القواعد العالمية التي لا يمكن الانتقاص منها من جانب الدول القومية (على الرغم من اعتبارات السيادة). وحالما تجري مناقشة إمكانية إنفاذ معايير العمل الأساسية، لا بد من أن ينصرف الاهتمام مرة أخرى إلى منظمة التجارة العالمية.

والحجة هنا بسيطة. فالتعريف العالمي لـ "الأسواق الحرة" يشمل بالفعل طائفة واسعة من القيود (ومن ذلك مثلاً أن عمليات شراء وبيع أجزاء من الجسم البشري، والكوكابين، أو حتى قوة عمل غير المواطنين، تخضع جميعها لقيود شديدة). وليس هناك أي سبب منطقي يمنع اعتبار عدم وجود "معايير عمل أساسية" - وأهمها الحق في التنظيم - جانباً ذا صلة بالتجارة من جوانب المنافسة غير المشروعة بنفس الطريقة التي يُعتبر بها غياب حقوق الملكية الفكرية انتهاكاً لقواعد المنافسة المنصفة ذا صلة بالتجارة. فمنع العمال من أن ينظموا أنفسهم يؤدي إلى خفض تكاليف المنتجين مثلما أن عدم مطالبة المنتجين بدفع الإتاوات (رسوم الامتياز) يؤدي إلى خفض تكاليفهم أيضاً. فكلاهما يمكن أن يُعتبر من قبيل الإعانات (Wachtel, 1998). وبطبيعة الحال، فإن منظمة التجارة العالمية قد حرصت حتى الآن على تجنب التسليم بأنها قد تصبح، بصورة منطقية، معنية بوضع تعاريف أعم للمنافسة المشروعة في الأسواق العالمية، ولكن هذه الإمكانية لا تزال كامنة.

وفي المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في سنغافورة في عام ١٩٩٦، اتخذت البلدان الاسكندنافية، على نحو كان متوقعاً، موقفاً لصالح إدراج معايير العمل الأساسية ضمن ولاية منظمة التجارة العالمية. والأكثر إثارة للدهشة أن الولايات المتحدة قد حاولت (دون أن يحالفها النجاح) إدراج إشارات إلى التزام بـ "معايير العمل الأساسية" في ولاية منظمة التجارة العالمية. وقد تمثلت الاستجابة هنا في موقف التفادي الحذر المعتاد - فقد صدر عن المؤتمر إعلان جاء فيه: "إننا نجدد التزامنا بمراعاة معايير العمل الأساسية المعترف بها دولياً...". وبطبيعة الحال، فقد حرص البيان الوزاري على إبقاء هذا الالتزام في حدود التعبير البلاغي المنمق، حيث أصر على أن معايير العمل "ليست من اختصاصهم" بل هي من اختصاص منظمة العمل الدولية. ومع ذلك، فليس من المحتمل لهذه المسألة أن تختفي. فالرئيس كلينتون قد طالب مرة أخرى بمشاركة منظمة التجارة العالمية في حماية معايير العمل الأساسية وذلك في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في جنيف في عام ١٩٩٨.

إن الاعتبارات السياسية التي تحيط بمسألة معايير العمل الأساسية ومنظمة التجارة العالمية هي اعتبارات معقدة، ولكن المواقف الأساسية، المؤيدة والمعارضة، بسيطة نسبياً. فأولئك الذين يشعرون بالرضا عن أدائهم الاقتصادي العالمي في ظل القواعد القائمة يقفون موقفاً معارضاً بثبات لأنهم لا يريدون أن يفعلوا أي شيء من شأنه أن يعرض للخطر ما يعتبرونه المهمة الأساسية الحاسمة والصعبة أصلاً المتمثلة في زيادة الانفتاح التجاري. ووفقاً لهذا الرأي، فإن تحميل منظمة التجارة العالمية أعباء أية مهمة إضافية هو أمر يمكن أن يقوض المهمة الأساسية. وحتى الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يُعتبر في بعض الأحيان خطأ. ومن المؤكد أن مهمة مثيرة للجدل مثل المهمة المتعلقة بمعايير العمل الأساسية تنطوي على مخاطر مفرطة، وفقاً لوجهة النظر هذه.

وبالنسبة لأولئك الذين تزعجهم الزيادات التي لا يمكن إنكارها في الفوارق العالمية، فإن الفكرة التي تعتبر أنه لا ينبغي تعريض الإدارة العالمية للخطر هي فكرة غير مقنعة. ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن المهمة التي يتعين إنجازها هي زيادة الإنصاف والرفاه العالميين. وهي مهمة لا يجري إنجازها من جانب الإدارة العالمية القائمة. وبالتالي يجب توسيع نطاق الإدارة العالمية في اتجاه يفضي إلى تحقيق نتائج أفضل على صعيد الإنصاف والرفاه. وتمثل معايير العمل الأساسية أوضح إمكانية لإجراء هذا التوسيع.

أما بالنسبة للحركات العمالية في البلدان المتقدمة التي رأت قوتها التفاوضية تتآكل من جراء عملية العولمة، فإن استخدام مؤسسات الإدارة العالمية كطريقة لتصحيح هذا الوضع يعتبر أمراً معقولاً. وتعتبر منظمة التجارة العالمية هدفاً واضحاً لمثل هذا الجهد. ويذهب Wachtel (١٩٩٨) إلى أن "... منظمة التجارة العالمية يمكن أن تصبح أداة بالغة الأهمية لتعزيز حقوق العمال على نطاق العالم"، وبالتالي فإن "الحركات العمالية المنظمة وأصدقائها يحسنون صنعاً إذا ما جعلوا من منظمة التجارة العالمية مسألة ذات أولوية". وبينما يشكك Richard Freeman (١٩٩٨) في احتمال إنفاذ معايير العمل العالمية إلى حد يفضي إلى تحقيق فوائد مادية واسعة الانتشار لصالح العمال في العالم الثالث، فإنه يتفق مع Wachtel على أن الحركات العمالية ينبغي أن تدفع المنظمات، مثل منظمة التجارة العالمية، نحو وضع مسألة المعايير على جدول أعمالها. وفي رأي فريمان (١٩٩٨: ٣١)، فإن "... الحملات الخاصة بمعايير العمل يمكن أن تشكل وسيلة فعالة لإدراج شواغل العمال بصورة مباشرة في المناقشات حول الكيفية التي يمكننا بها إدارة التجارة والتمويل العالميين، وهو أمر يمكن أن يحدث فرقاً كبيراً".

إن مسألة ما إذا كانت لدى الحركات العمالية فرصة للنجاح تتوقف على الكيفية التي ترشح فيها هذه المناقشات من خلال التوجهات السياسية الوطنية، وبخاصة التوجهات السياسية الوطنية للولايات المتحدة. وإن الموقف "الإصلاحي" الذي اعتمدته الولايات المتحدة بشأن معايير العمل الأساسية في المؤتمرين الوزاريين اللذين عقدا في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ يُعتبر موقفاً معقولاً من الناحية السياسية (ولا سيما بالنسبة لإدارة ديمقراطية). ومن وجهة نظر الحركة العمالية في الولايات المتحدة، وهي تمثل قاعدة انتخابية رئيسية للحزب الديمقراطي، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على معايير العمل الأساسية يمثل مسألة رئيسية. وبالنسبة للشركات التي لها تأثير في الانتخابات والتي يجب على إدارة الولايات المتحدة أن توازن بين مصالحها ومصالح العمال، تنتم هذه القضية بطابع أقل بروزاً، فبينما تعتبر الشركات عبر الوطنية التابعة للولايات المتحدة مستفيدة من عدم قدرة العمال في البلدان النامية على تنظيم أنفسهم بصورة فعالة، فإن الشركات الأمريكية عبر الوطنية ذات الأوضاع الأكثر تعقيداً تدرك أن تكاليف العمل تشكل جزءاً بسيطاً بما فيه الكفاية من إجمالي التكاليف بحيث أن نشر "معايير العمل الأساسية" لن يلحق في الغالب سوى ضرر طفيف بمعدلات أرباحها العالمية. وبالتالي فإن إدارة الولايات المتحدة ترى أن دعم معايير العمل الأساسية يحقق مكسباً سياسياً. وينطبق هذا المنطق نفسه على القيادة السياسية للاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للنخب السياسية في البلدان النامية، فإن الحسابات تختلف اختلافاً تاماً بطبيعة الحال. فبالنظر إلى المنطق الاقتصادي لعملية العولمة، فإن أي شيء يمكن أن يهدد إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة يعتبر مخيفاً. فالمعايير في أي مجال (سواء في مجالات الصحة والسلامة، أو البيئة، أو العمل) إنما يُنظر إليها في المقام

الأول على أساس هذا التهديد. وفي الوقت نفسه، فإن من شأن تعزيز قوة اليد العاملة المحلية أن يهدد المزايا السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها النخبة المترسخة في معظم البلدان النامية. وبالنظر إلى أن معايير العمل الأساسية تتعلق في الواقع بحماية الحق في التنظيم وأن من شأن الضغط الدولي في سبيل إعمال هذا الحق، حتى ولو كان ضغطاً ضعيفاً ومتفرقاً، أن يعزز الحركات العمالية في العالم الثالث، فمن المرجح أن النخب السياسية المترسخة ستري في "معايير العمل الأساسية" تهديداً لقوتها المحلية وللاستراتيجيات الاقتصادية التي اعتمدتها استجابة لعملية العولمة.

ولا تتوفر للحركات العمالية في البلدان المتقدمة فرصة لتحقيق مكاسب على المستوى العالمي فيما يتعلق بمعايير العمل الأساسية إلا إذا استطاعت أن تبني، على صعيد هذه القضية، تحالفات فعالة مع الحركات العمالية في البلدان النامية. ومن شأن أي جهد جدي يبذل في هذا الاتجاه أن يلقي قبولاً في البلدان النامية. فمن المؤكد أن عمال العالم الثالث سيقدرّون الفرصة المتاحة لهم لكي يقرروا ما إذا كانوا يريدون المشاركة في "سباق نحو الحد الأسفل" فيما يتصل بالأجور بهدف المحافظة على الحصص في أسواق الصادرات، أو ما إذا كانوا يفضلون أن يحاولوا حفز الاستثمارات المحلية في زيادة الإنتاجية عن طريق دفع الأجور المحلية إلى مستويات أعلى. ومن شأن حق التنظيم الذي يحظى بحماية أفضل، من خلال إضفاء الشرعية الدولية على معايير العمل الأساسية، أن يزيد من قدرتهم على هذا الاختيار. واستناداً إلى هذا المنطق، يتبين أن للحركات العمالية في العالم الثالث مصلحة واضحة في التحالف مع الحركات العمالية في البلدان المتقدمة ومعارضة موقف النخب الوطنية في بلدانها.

وليس في ما تقدم ما يشير إلى ترجيح إدراج "معايير العمل الأساسية" على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. إذ يصعب، حتى ولو كان هناك دعم قوي من قبل الحركات العمالية في البلدان المتقدمة، تصور أن تستطيع الحركات العمالية في العالم الثالث أن تكتسب ما يكفي من قوة التأثير السياسي لتغيير موقف حكوماتها في المحافل الدولية. ومع ذلك، فإن قيمة هذه المعركة قد تكون مستقلة عن مدى احتمال النجاح في إرساء قواعد عالمية جديدة.

وبقدر ما تمثل المعركة السياسية حول معايير العمل الأساسية معركة تتيح للحركات العمالية في البلدان المتقدمة حوافز جديدة لبناء التحالفات مع نظيراتها في البلدان النامية، فإنها يمكن أن تعتبر معركة ذات قيمة بمعزل عن النتائج. ومثلما أن ريتشارد فريمان (١٩٩٨) ينظر إلى قيمة الكفاح من أجل معايير العمل الأساسية من حيث أنه يوفر للحركات العمالية مكاناً حول موائد التفاوض التي يجري فيها تشكيل الإدارة العالمية، فإن أولئك الذين يأسفون لنقص التضامن بين الحركات العمالية في العالم الأول والعالم الثالث قد ينظرون إلى القيمة الأساسية لحملة من أجل معايير العمل الأساسية باعتبارها وسيلة لحفز زيادة التحالفات عبر الخط الفاصل بين العالم الأول والعالم الثالث. ووفقاً لهذه الرؤية، تؤدي منظمة التجارة العالمية دوراً مفيداً من خلال تحديد هدف مؤسسي بصرف النظر عما إذا كانت ستحاول في النهاية إنفاذ معايير العمل أم لا^(٧).

(٧) إن "الاتفاقات المتصلة بالعمل" في إطار اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تمثل سابقة مثيرة للاهتمام هنا. وبالرغم من أن هذه الاتفاقات تعتبر ضعيفة للغاية، فقد كان لها مع ذلك أثر المساعدة في حفز التضامن عبر الحدود بين الحركات العمالية في الولايات المتحدة والمكسيك (Ka، ١٩٩٩ (أ) و ١٩٩٩ (ب)).

وتتوفر للحركات العمالية في البلدان المتقدمة حوافز واضحة للكفاح من أجل معايير العمل الأساسية على جدول أعمال الإدارة العالمية، وذلك من خلال الضغط على حكومات البلدان المتقدمة وبناء التحالفات مع الحركات العمالية في العالم الثالث. وهناك أسباب وجيهة تبرر القول بأن من شأن الآثار الجانبية الإيجابية لهذه الاستراتيجية أن تجعلها جذيرة بالاهتمام حتى ولم يحالفها النجاح. ولكن الحجج المؤيدة لمثل هذه الاستراتيجية لا تفعل شيئاً، بطبيعة الحال، لمعالجة مخاوف المدافعين عن المجموعة الحالية من القواعد العالمية ممن يعتقدون أنه إذا حدث وانتصرت الحركات العمالية في هذه المعركة، فإن من شأن العبء السياسي الذي سترتب على ذلك أن يهدم البنية الهشة لمنظمة التجارة العالمية. وهذا يعود بنا مرة أخرى إلى المخاطر والفرص الملازمة للفترة الحالية لبناء المؤسسات على المستوى العالمي.

خامساً - الفرص والمخاطر التي ينطوي عليها توسيع الإدارة العالمية

هناك ثلاث فرضيات توفر نقطة الانطلاق لهذه المناقشة. أولاً، إننا نشهد فترة بناء للمؤسسات على المستوى العالمي تتيح فرصة فريدة لاستكشاف حلول جديدة للمشاكل العالمية. ثانياً، إن أكبر تحد يواجهه مؤسسات الإدارة العالمية يتمثل في إيجاد السبل الكفيلة بعكس الاتجاه نحو تزايد الفوارق (ضمن البلدان وفيما بينها) التي تتسم بها عملية العولمة الراهنة. إذ يبدو من المستبعد إلى حد بعيد الآن أن يكون مجرد السعي إلى تحقيق الانفتاح كافياً لمواجهة هذا التحدي؛ وبالتالي فإن من الضروري الأخذ بأساليب تفكير مبتكرة فيما يتصل بكيفية تنظيم هياكل الأسواق العالمية. ثالثاً، بالنظر إلى أن مؤسسات الإدارة العالمية لا تزال "قيد الإنشاء" من الناحية السياسية وكذلك من الناحية التنظيمية، فإن هذه المؤسسات تعتبر سريعة التأثير ومن ثم فإن خطر إضعافها بالمعارضة الناشئة عن مجموعة متنوعة من المواقف المختلفة يجب أن يؤخذ على محمل الجد. ولربما كان بناء التحالفات السياسية مع مجموعة أوسع من الدول القومية وكذلك مع مجموعات تمثل المجتمع المدني بشكل عاملاً أساسياً لضمان بقاء منظمات الإدارة العالمية، ولكن بناء التحالفات ينطوي على مخاطر مثلما ينطوي على فرص.

وهذه المسائل توفر الأداة لاستكشاف ما يترتب على هذه الفرضيات من آثار بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية. فالغرض من هذه الفرضيات هو حفز النقاش حول علاقة منظمة التجارة العالمية بالدول القومية والمجتمع المدني، ولا سيما الحركات العمالية التي تظل، رغم ظهور مجموعات وجدول أعمال جديدة هائلة، أكبر مجموعة منظمة منفردة في المجتمع المدني. وفي كلتا الحالتين، هناك فرص واضحة لبناء علاقات جديدة يمكن أن تساعد في توسيع وتقوية الإدارة العالمية بطريقة تستجيب لمتطلبات معالجة مشكلة الفوارق. ومن الواضح، في كلتا الحالتين أيضاً، أن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب توفر إرادة ومهارة سياسيتين غير عاديتين.

والإجابة الأسهل هي عن المسألة الأولى، إذ إنها تنطوي على النظر في العلاقة بين المؤسسات العالمية الجديدة ومؤسسات الإدارة الوطنية القائمة. والمسألة المطروحة هي ما إذا كان ينبغي النظر إلى الدور المتعاظم للمؤسسات العالمية باعتباره دوراً يهدد الدور التقليدي للمؤسسات الوطنية، أو ما إذا كان من الممكن النظر إلى هذه العلاقة نظرة إجمالية باعتبارها تتسم بطابع إيجابي وتآزري. ولقد خلصت إلى استنتاج مفاده أنه من الخطأ النظر إلى

نظام منظمة التجارة العالمية باعتباره نظاماً لا علاقة له بقوة مؤسسات الإدارة على المستوى الوطني. فالتشغيل الفعال لنظام منظمة التجارة العالمية إنما يتوقف على تشجيع وتعزيز نمو القدرة التنظيمية على المستوى الوطني، وإلا فإن الأسواق العالمية ستفتقر إلى الطبقة الرئيسية المتمثلة في القدرة التنظيمية المحلية التي توفر خط الحماية الأول الأساسي من التقلبات غير المقبولة. ومؤسسات الإدارة العالمية تُضعف بنفسها هيكلها المؤسسية الخاصة بها ما لم تعمل على تعزيز المؤسسات الوطنية، ولا سيما في البلدان النامية.

والمسألة الثانية المطروحة هي ما إذا كان في مقدور البلدان النامية أن تستخدم منظمة التجارة العالمية كأداة لتوسيع نطاق الإدارة العالمية في اتجاه توفر فيه إجابات مباشرة بدرجة أكبر عن مسائل الفوارق ضمن البلدان و"اللاحق بالركب". والإجابة هنا هي أنه لا البنية الرسمية ولا السياسات الدولية غير الرسمية لمنظمة التجارة العالمية تستبعد هذه الإمكانية. فإذا استطاعت البلدان النامية أن تتخطى انقساماتها الداخلية وأن تضع جدول أعمال مشتركاً وتسعى إلى تنفيذه بتصميم سياسي حقيقي، فإن البنية الديمقراطية التي تتسم بها منظمة التجارة العالمية من الناحية الرسمية ستجعل من الصعب استبعاد جدول أعمال هذه البلدان. وفي الوقت نفسه، فإن الأهمية المركزية لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة لجدول الأعمال الاقتصادي للبلدان المتقدمة سيجعل من تخلي هذه البلدان عن منظمة التجارة العالمية بالكامل أمراً باهظ الكلفة بالنسبة لها. ومع ذلك، يصعب تصور تبلور الإرادة والمهارة السياسيتين اللازمتين لتوسيع نطاق الإدارة العالمية في اتجاه يعود بالفائدة على البلدان النامية تحديداً.

أما المسألة الثالثة - أي ما إذا كان من الممكن لمنظمة التجارة العالمية أن تصبح محفلاً لوضع تعاريف أوسع لما يشكل سوقاً مشروعة تشمل "معايير العمل الأساسية" - فهي مسألة تعتبر الإجابة عنها أكثر صعوبة. فالبنية الرسمية لعملية صنع القرار ضمن منظمة التجارة العالمية لا تتيح سوى قدر ضئيل من قوة التأثير، ولكن كون مثل هذا التوسيع يحظى بتأييد دوائر سياسية رئيسية (أي الحركة العمالية) ضمن البلدان الصناعية المتقدمة يزيد من احتمال أن تجد هذه المسألة طريقها نحو عملية وضع جدول الأعمال التي تنتم بطابع غير رسمي.

وتتوقف الإجابات عن هذه المسألة الثالثة على تقييمات لمدى سرعة التأثير. فتوسيع نطاق تصورات الإدارة العالمية يمثل إحدى طرق توسيع قاعدة التحالفات السياسية. والتقارب بين مصالح مؤسسات الإدارة العالمية ومصالح الحركات العمالية أو غيرها من المجموعات معقول بدرجة أكبر مما قد يبدو عليه في الوقت الحاضر. والمؤسسات، مثل منظمة التجارة العالمية، تمارس نشاطاً تنظيمياً. وللحركات العمالية مصلحة واضحة في تقوية التنظيم العالمي شريطة أن يشمل ذلك، بطبيعة الحال، حقوق العمال إلى جانب حقوق الملكية كجزء من العملية التنظيمية.

إن التوصل إلى صيغة توفيقية عالمية ينشأ في إطارها تحالف عام لدعم مؤسسات الإدارة العالمية عن طريق الجمع بين حماية حقوق العمال ودعم حقوق الملكية لا يمكن أن يعتبر احتمالاً مستغرباً. فمثل هذه الصيغة التوفيقية هي صيغة "عقلانية" من وجهة نظر النخب ذات التوجه عبر الوطني التي تشكل الدوائر السياسية الأساسية للإدارة العالمية. فهي تعني في النهاية العمل، على نطاق موسع، على إحياء "النزعة الليبرالية المترسخة" (Ruggie، ١٩٨٢) التي يقوم عليها "العصر الذهبي" للرأسمالية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إن كل ما تقدم يفضي بنا إلى ثلاثة تصورات مستقبلية محتملة. وينطوي التصور الأول، والأرجح دائماً، على استمرار الحال على ما هو عليه؛ إذ تظل الإدارة العالمية بنفس التركيز الذي هي عليه؛ كما أن تردي مستويات التوزيع والفسل في توسيع نطاق التحسينات في الرفاه ليشمل حصة أوسع لسكان العالم يظل على ما هو عليه، الأمر الذي ينطبق أيضاً على حالة الضعف السياسي. وهناك تصور ثانٍ أكثر تشاؤماً ولا يمكن استبعاده. فحالة الضعف السياسي يمكن أن تفضي إلى ظهور ائتلاف يجمع بين المحافظين الذين يدافعون عن السيادة والتقدميين الذين يشعرون بالسخط بسبب الإخفاق في معالجة مسائل الإنصاف. والمشروع الحالي المتمثل في بناء المؤسسات العالمية يمكن أن ينهار (مثلما انهارت مشاريع بناء المؤسسات الوطنية في بعض الأقاليم). ومن شأن تدهور مؤسسات الإدارة العالمية أن يزيد من صعوبة بناء القدرات المؤسسية على المستوى الوطني. والنتائج التي تترتب على ذلك، من حيث النمو العالمي والرفاه الإجمالي، ستكون أسوأ من النتائج المترتبة على الوضع القائم حالياً. أما التصور الثالث والأكثر تفاؤلاً فليس من المستغرب أن يكون الأقل احتمالاً. فمن شأن ظهور التحالفات السياسية الجديدة أن يمكن مؤسسات الإدارة العالمية من معالجة مجموعة أوسع من القضايا، مما ييسر تحسين الأداء التوزيعي سواء ضمن البلدان أو فيما بينها.

إن محاولة صياغة استراتيجيات محددة لتنفيذي التصور المتشائم وجعل التصور المتفائل عملياً بدرجة أكبر تتجاوز إلى حد بعيد نطاق هذه الورقة. فالغرض المتوخى هنا قد اقتصر على توضيح أن مؤسسات الإدارة العالمية، مثل منظمة التجارة العالمية، هي من قبيل "الأعمال الجارية" التي سيتوقف تطورها في المستقبل على تضافر التصور والصدق السياسيين لدى جميع أولئك الذين لهم مصلحة في الاقتصاد السياسي العالمي. فتوسيع نطاق الإدارة العالمية بطريقة يمكن بها معالجة الإخفاقات الحالية التي تتطوي عليها عملية العولمة يمثل تحدياً سياسياً ومؤسسياً. والتفكير في المجموعة القائمة من المنظمات العالمية باعتبارها مواقع لإتاحة الفرص السياسية، لا مجرد مصادر جديدة لفرض القيود، يمثل طريقة للشروع في مواجهة هذا التحدي.

المراجع

- Aky z Y, ed. (1999). *East Asian Development: New Perspectives*. London, Frank Cass.
- Amsden A (1989). *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. New York, Oxford University Press.
- Amsden A (1994). The spectre of Anglo-Saxonization is haunting South Korea. In: L-J Cho and Kim YH, eds. *Korea Political Economy: An Institutional Perspective*. Boulder CO, Westview Press: 87-125.
- Amsden A (1999). Late industrialization. Paper prepared for the UNCTAD X High-level Round Table, Bangkok, February 2000.
- Barnett M and Finnemore M (1999). The politics, power and pathologies of international organizations (unpublished).
- Blackhurst R (1997). The WTO and the global economy. *World Economy*, 20: 527-544.
- Block F (1990). *Postindustrial Possibilities: A Critique of Economic Discourse*. Berkeley, University of California Press.
- Block F (1996). *The Vampire State and Other Stories*. New York, The New Press.
- Boli J and Thomas GM (1999). *Constructing World Culture: International Nongovernmental Organizations Since 1875*. Stanford, Stanford University Press.
- Cable V (1995). The diminished nation State: A study in the loss of economic power, *Daedalus*, 24(2): 23-54.
- Castells M (1997). *The Information Age*. Three volumes. Oxford, Blackwell.
- Chang H-J (1993). The political economy of industrial policy in Korea. *Cambridge Journal of Economics*, 17(2).
- Chang H-J (1994). *The Political Economy of Industrial Policy*. London and Basingstoke, Macmillan.
- Chang H-J (1998). Korea: The misunderstood crisis. *World Development*, 26(8).
- Chang H-J, Park H-J and Yoo CG (1998). Interpreting the Korean crisis: Financial liberalisation, industrial policy, and corporate governance. *Cambridge Journal of Economics*, 22(6).
- Eichengreen B (1995). *Globalizing Capital. A History of the International Monetary System*. Princeton, NJ, Princeton University Press.
- Eichengreen B (1998). Capital controls: Capital idea or capital folly (unpublished).
- Eichengreen B (1999). *Toward A New International Financial Architecture: A Practical Post-Asia Agenda*. IIE Press.
- Eichengreen B (1999). *An Independent and Accountable IMF*. London, CEPR Press.
- Evans P (1995a). *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation*. Princeton, NJ, Princeton University Press.
- Evans P (1995b), with Atul Kohli, Peter Katzenstein, Adam Przeworski, Susanne Rudolph, James Scott and Theda Skocpol. The role of theory in comparative politics: A symposium. *World Politics* 48(1):1-49.
- Evans P (1997). The eclipse of the State? Reflections on Stateness in an era of globalization. *World Politics*, 50(1): 62-87.
- Evans P (2000). Counter-hegemonic globalization: Transnational networks as political tools for fighting marginalization. *Contemporary Sociology*, 29(1).

- Evans P and Rauch J (1999). Bureaucracy and growth: a cross-national analysis of the effects of
American Sociological Review, 64(5): 748
765.
- Finnemore M (1996).
International Organization, 50(2): 325 47.
- Fligstein N (1996). Markets as politics: A political-cultural approach to market institutions. *American Sociological Review*. 61: 656 673.
- Freeman R (1999). What role for labor standards in the global economy? Unpublished draft Discussion Paper. Cambridge MA, NBER.
- Granovetter M (1985). Economic action and social structure: The problem of embeddedness. *American Journal of Sociology*, 91(3): 481 510.
- Haworth N and Hughes S (1997). Trade and international labor standards: Issues and debates over social clause. *The Journal of Industrial Relations*, 39(2): 179 195.
- Kay T (1999a). Labor relations in a post-NAFTA Era. Unpublished. Berkeley CA.
- Kay T (1999b). Overview of NAO submissions. Unpublished. Berkeley CA.
- Keck M and Sikkink K (1998). *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*. Ithaca, NY, Cornell University Press.
- Keohane R (1984). *After Hegemony*. Princeton NJ, Princeton University Press.
- Kim B K (1987). *Bringing and Managing Socioeconomic Change: The State in Korea and Mexico*. PhD Dissertation. Cambridge MA, Harvard University, Department of Political Science.
- Koh G (1995). A sociological analysis of the Singapore administrative elite: The bureaucracy in an evolving developmentalist State. PhD Dissertation. Sheffield UK, University of Sheffield.
- Korzeniewicz RP and Moran TP (1997). World-economic trends in the distribution of income, 1965 1992. *American Journal of Sociology*, 102(4): 1000 1039.
- Krueger A (1998). *The WTO as an International Organization*. Chicago IL, University of Chicago Press.
- Nayyar D (1999). Globalization and development strategies Paper prepared for the UNCTAD X High-level Round Table, Bangkok, February 2000.
- North D (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. New York, Cambridge University Press.
- Quah J (1982). The public bureaucracy and national development in Singapore. In: Tummala KK, ed., *Administrative Systems Abroad*. Washington DC, University Press of America.
- Quah J (1984). The public policy making process in Singapore. *Asian Journal of Public Administration*, 6: 108 126. December
- Quah J (1993). The rediscovery of the market and public administration: Some lessons from the Singapore Experience. *Australian Journal of Public Administration*, 52(3): 320 28.
- Rauch J and Evans P (forthcoming). Bureaucratic Structures and Bureaucratic Performance in Less Developed Countries, *Journal of Public Economics*.
- Rodriguez F and Rodrik D (1999). Trade policy and economic growth: a sceptic's guide to the cross-national evidence. NBER Paper 7081, Washington DC, National Bureau of Economic Research.
- Rodrik D (1997). *Has Globalization Gone Too Far?* Washington DC, Institute for International Economics.

- Ruggie J (1982). International regimes, transactions and change: Embedded liberalism in the postwar economic order. *International Organization*, 36(2): 195-231.
- Ruggie J (1994). At home abroad, abroad at home: International stability and domestic stability in the new world economy. *Millennium: Journal of International Studies*, 24(3): 507-526.
- Ruggie J (1998). *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization*. New York, Routledge).
- Steinberg R (1995). Consensus decision-making at the GATT and WTO: Linkage and law in a neorealist model of institutions. BRIE Working Paper 72. Berkeley CA, University of California, Berkeley Roundtable on International Economy.
- Stewart F (1999). Income distribution and development. Paper prepared for the UNCTAD X High-level Round Table, Bangkok, February 2000.
- Strange S (1995). The defective State. *Daedalus* 24(2): 55-74.
- UNCTAD (1997). Income inequality and development. *Trade and Development Report, 1997*: 103-150. United Nations publication sales no. E.97.II.D.8, New York and Geneva.
- Wachtel H (1998). *The American Prospect*. 37: 34-38
- Wade R (1990). *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in Taiwan's Industrialization*. Princeton NJ, Princeton University Press.
- Wade R (1996a). Globalization and its limits: Reports of the death of the national economy are greatly exaggerated. In: Berger S and Dore R, eds., *National Diversity and Global Capitalism*. Ithaca NY, Cornell University Press: 60-88.
- Wade R (1996b). Japan, the World Bank and the art of paradigm maintenance. *New Left Review*, 217 May/June.
- Wade R (1998). The Asian debt and development crisis of 1997: Causes and consequences. *World Development* 26(8): 1535-1553.
- Wallach L and Sforza M (1999). *Whose Trade Organization? Corporate Globalization and the Erosion of Democracy*. Washington DC, Public Citizen.
- Waltz K (1979). *Theory of International Politics*. Reading MA, Addison-Wesley.
- Weber S (1999). Ethics, actors, and global economic architecture: What is the role of international organizations? Discussion Paper for Carnegie Council Workshop, June.
- White H (1981). Where do markets come from? *American Journal of Sociology* 87: 517-47, November.
- Williamson O (1985). *The Economic Institutions of Capitalism*. New York, The Free Press.
- Wolfe R (1999). The World Trade Organization. In: *Trade Politics: Environments, Issues, Actors and Processes*. New York, Routledge.
- World Bank (IBRD) (1993). *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy (A World Bank Policy Research Report)*. New York, Oxford University Press.
- World Bank (IBRD) (1997). *World Development Report: The State in a Changing World*. New York, Oxford University Press.